

مواجهة الحقيقية ضمن هيئة مكافحة الشائعة.. تصور جهاز الأمن لوسائل الإعلام



اختتمت شرطة دبي وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في 20 يوليو/تموز الملتقى العلمي (القيادات والإعلام أثناء الأزمات) وكالعادة استضيف جمع من الأمنيين والخبراء وبعيداً عن كل ما توصلوا إليه وناقشوه شاركت الصحافة الإماراتية مطالبتهم ب"هيئة لمكافحة الشائعات في الوطن العربي".

وتظهر الدولة في هذا الأمر واضحة "مكافحة" وهو عادة ما توصي به الأجهزة الأمنية والمستشارين الأمنيين القادمين من خارج البلاد. ليس مكافحة الشائعة بل "مكافحة التعبير" "مكافحة الرأي" "مكافحة الحرية" "مواجهة المواطن" "مكافحة الحقوق" "مكافحة المواطنة المتساوية" وكل ما يشير إليها لتضمن بقاء جهاز أمن الدولة مسيطراً ومسيراً لكل مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

أوصى المشاركون بخلق مساحة إيجابية مشتركة بين القيادات (الأمنية) وبين الإعلام، هذه المساحة من وجهة نظر

إماراتية وأشارت إليها تقارير الصحافة التي تداولت الخبر، إلى اختيار المتحدثين الإعلاميين وفق معايير دقيقة، وتطويرهم، وهو بمعنى أدق وصفة جاهزة لسيطرة أمنية أكبر حتى على مستوى المعتقلين والمذيعين في القنوات الرسمية ونقل التجربة عربياً.

في عهد الفضاءات المفتوحة يناقش الإعلام التابع لجهاز أمن الدولة كيفية نقل تجربة تكميم الأفواه عربياً كما فعلت تماماً بتصدير القمع إلى اليمن بالسجون السرية.

وفي موضوع الملتقى ودعوة إنشاء هيئة لمكافحة الشائعة، بدلاً من إنشاء هيئة عربية لتصدير القمع وتكميم الأفواه إلى باقي الدول العربية التي تعيش ذات التجربة الإماراتية وإن كان بدرجات متفاوتة، يجب نشر "الحقيقة" والسماح بفضاءات الإعلام وحق الوصول إلى المعلومة إذا كان هناك ما لا تخشاه السلطات.

يقول مونتغمري بلجيون، المفكر في علم النفس: "يتوقف سريان الإشاعة على الشك والغموض في الخبر أو الحدث، فحينما تعرف الحقيقة لا يبقى مجال للإشاعة". وترتبط الشائعة بالدعاية، كما حدث مع المعتقلين الإماراتيين في سجون جهاز أمن الدولة، فالشائعة ومشكلاتها تأتي في ظل نظام إعلامي يحاول الحيلولة دون هذه المعرفة.

وبدلاً من إنشاء هيئات لمكافحة الشائعة، على وسائل الإعلام الرسمية وقف نشر الشائعات ليس فقط في الإمارات بل في معظم دول مجلس التعاون والوطن العربي، وبإعادة قراءة ما تم نشره من شائعات منذ بدء الأزمة الخليجية 5 يونيو/حزيران الفائت سنجد أن هذه الوسائل تتجنب الحقيقة وتنشر الشائعة في إعلامها وصفحاتها الرسمية في شبكات التواصل الاجتماعي، ولا تتجنبها فقط بل تواجه الحقيقة بدعاية مضادة وأكاذيب وشائعات زاحفة.

ويعتقد بعض الباحثين والمفكرين أن الإشاعة هي مجرد "بديل" يعوض غياب الحقيقة الرسمية. فالإشاعة تنتشر، عندما تتوقف المؤسسات - التي من المفروض أن تقدم الخبر الصحيح - عن مهامها الحقيقية، أو تكافح انتشار الحقيقة خوفاً على مصالح شخصية لأفراد معينين. أو نشر الشائعة من أجل تبرير الدعاية في وسائل الإعلام في وقت لاحق.

فبدلاً من محاولة الأجهزة الأمنية الحديث عن إصلاح وسائل الإعلام - التي عاثت فيها خراباً - ليصلحوا انفسهم من الداخل فهذا الإعلام الرسمي وشبه الرسمي يظهر بشكل بشع صورة الأنظمة العربية وأجهزة أمنها وحدها لا طموحات وتطلعات شعوب المنطقة.